آليات تطبيق المحاسبية المجتمعية برياض الأطفال في مصر في ضوء الاستفادة من خبرة استراليا(*)

إعداد

رانيا جمال حسين علي أ.د/ بيومي محمد ضحاوي

د/ عبد الخالق فؤاد محمد

أولاً: الإطار العام للبحث

مقدمة:

تُعد مرحلة رياض الأطفال من أهم وأخطر المراحل في بناء وتشكيل الشخصية الإنسانية وذلك لكونها مرحلة الأساس في بناء المفاهيم والمعارف والخبرات والمهارات الأولية، حيث إن تربية الطفل في سنواته الأولى لها أثرها البالغ في نموه وبناء شخصيته، وذلك من خلال الاهتمام بالخبرات الأولى التي يمر بها الطفل والتي تفوق أثارها عما يتلقاه في المراحل الحياتية التالية وبقدر الاهتمام بها بقدر ما ينشأ الطفل وينمو وهو متوازن.

وبما أن نجاح عملية تطوير التعليم تتوقف على قدرة المنظومة التعليمية على التواصل مع المجتمع الذي تخدمه ويتمثل ذلك في إنماء سبل مشاركة الأسر وتدعيم دور منظمات المجتمع المدني المختلفة في هذا الخصوص شرطا مهما لتطوير مرحلة رياض الأطفال في تحقيق أهدافها(وثيقة المعايير القومية لرياض الأطفال، ٢٠٠٨ :٧٣)، وبما أن النظام التربوي والتعليمي من أكثر الأنظمة أهمية وحساسية في المجتمع لذلك يجب أن يكون محط أنظار واهتمام ومتابعة مستمرة للتعرف على جوانب قوته وضعفه من أجل العمل على تصحيح مساره وذلك بالاعتماد على مفهوم المساءلة(المحاسبية) كمنهج للعمل بمعنى توافر الإمكانات لمحاسبة القيادات المسئولة عن أدائهم الوظيفي من قبل الشركاء والرأي العام(على إبراهيم الدسوقي وميادة محمد فوزي الباسل، ٢٠٠٨: ١٢)، ولهذا فإن التفاعل بين المشاركة المجتمعية والمحاسبية في إطار المعايير

(*) بحث مشتق من رسالة ماجستير في التربية للباحثة / رانيا جمال حسين علي تحت إشراف

أ.د/ بيومي محمد ضحاوي: أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكلية التربية بالإسماعيلية – جامعة قناة السويس

د/ عبد الخالق فؤاد محمد: الأستاذ المتفرغ بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكلية التربية بالإسماعيلية – جامعة قناة السويس.

القومية يضع أساسا قويا لثقافة المسئولية والمساءلة، ويزيد من شعور المجتمع المدني بملكيته للمؤسسة التربوية وتعميق الشعور بالمسئولية عن جودتها، ويرفع درجة مساءلة المدرسة أمام المجتمع ومجالس الأمناء، وبذلك تعد المحاسبية أو المساءلة سواء على المستوى القومي أو المحلى أحد أهم الأبعاد الثلاثة للنموذج المتكامل لتطوير التعليم(الخطة الاستراتيجية لإصلاح التعليم قبل الجامعي، ٢٠٠٧: ٩٠)، **وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد برياض الأطفال إلا أنها مازالت تعاني من العديد من المشكلات التي تعوقها عن تحقيق أهدافها ومن أهمها** (استراتيجية تطوير التربية العربية، ٢٠٠٦: ٦٨؛ الخطة الاستراتيجية لإصلاح التعليم قبل الجامعي، ٢٠٠٧: ٢٤٣؛ أماني إبراهيم الدسوقي، ٢٠٠٩ :٧٨٧؛ شبل بدران، ٢٠٠٣: ٢؛ رانيا عبد المعز الجمال، ٢٠٠٩: ٨٨-٩٠)**:**

- **انخفاض نسبة المعلمات والمديرات المؤهلات تربويا وإداريا.**
- **قلة عدد الروضات التي تضع معايير لاختيار العاملين بها.**
- **انخفاض معايير جودة الإمكانيات المادية والبشرية.**
- **قلة الاهتمام بإجراءات متابعة وتقويم عناصر العملية التربوية بالروضة.**
- **ضعف الصلة بين الروضة والمجتمع المحلى.**
- **اعتبار هذا النوع من التعليم خارج نطاق السلم التعليمي والنظر إلية كنوع من الترف للآسر الميسورة في المجتمع، واقتصاره على القطاع الخاص لتكلفته العالية مما أدى إلى تدنى نسب الالتحاق به.**
- **الاهتمام بالتعلم الأكاديمي حيث يغلب على العديد من رياض الأطفال قيامها بتدريب الأطفال على الكتابة والقراءة وقصور دور الأنشطة في التعلم.**
- **قلة الاعتمادات المالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة والمخصصة للرياض وضعف التبرعات المالية من المجتمع المدني نظرا لضعف الحافزية للتطوع، هذا إلى جانب ما أشارت إليه الخطة الاستراتيجية من التحديات التي تواجه تطوير مرحلة رياض الأطفال تتعلق بالإتاحة والجودة والنظم.**

ولقد حقق مدخل المشاركة المجتمعية والمحاسبية في التعليم نجاحاً باهراً في عديد من الدول ومنها أستراليا والتي شهدت زيادة في معدلات الشراكة الشعبية في التعليم وتحقيق الاستقلالية للمدارس في تيسير شئونها حسب احتياجاتها من جانب المجتمع المحلى والآباء(Susanne Owen, 2003:45- 46) **كما ارتكزت المحاسبية في أستراليا على جوانب التطوير التعليمي والسلوكيات الطلابية والمشاركة في صنع القرارات وجودة مخرجات التعليم ومدى تحقيقه لأهدافه ، بينما ارتبطت المساءلة التعليمية في نظام التعليم الفرنسي بعمليات التفتيش التي تتم وفق نظام**

دقيق ومحكم تعطى فيه الأهمية للتقارير التي يكتبها المفتشون الرسميون(مجدي صلاح طه المهدي، ٢٠٠٨: ٨٥-٨٧).

مشكلة البحث وتساؤلاته:

باستقراء ما سبق عرضة في المقدمة، يتضح وجود بعض المشكلات التي تعوق مرحلة رياض الأطفال عن تحقيق أهدافها ومن أهمها ضعف الصلة بين الروضة والمجتمع وعدم تعاون أولياء الأمور في حل مشكلات أطفالهم بالدرجة المطلوبة. وبالتالي تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما مدي الإفادة من خبرة استراليا في تطبيق المحاسبية المجتمعية في تطوير مؤسسات رياض الأطفال في مصر؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

١. **ما الأسس النظرية للمحاسبية المجتمعية؟**
٢. **ما أهم مقومات تطبيق المحاسبية المجتمعية برياض الأطفال في استراليا؟**
٣. **ما الرؤية المقترحة لتطبيق المحاسبية المجتمعية برياض الأطفال في مصر في ضوء خبرة استراليا؟**

منهج البحث:

يعد المنهج المقارن هو الأنسب لطبيعة البحث الحالي، لأنه يساعد على اختيار مشكلة واحدة ودراستها في أكثر من نظام تعليمي بهدف التعرف على الأساليب التي أخذت بها النظم التعليمية الأخرى في مواجهة المشكلة (بيومي محمد ضحاوي، ٢٠١٠: ٤٦)

حدود البحث:

اقتصر البحث الحالي على ما يلي:

١) **المحاسبية المجتمعية باعتبارها أحد أهم المداخل الحديثة لإصلاح وتطوير التعليم.**
٢) **استعراض خبرة أستراليا للاستفادة منها، باعتبارها من الدول المتقدمة تربوياً حيث يتسم نمط إدارتها للتعليم باللامركزية وتفويض السلطات ومنح الاستقلالية للمدارس.**

أهداف البحث:

١) **التعرف على الأسس النظرية للمحاسبية المجتمعية.**
٢) **التعرف على أهم مقومات تطبيق المحاسبية المجتمعية في رياض الأطفال بأستراليا.**
٣) **تقديم آليات مقترحة لتطبيق المحاسبية المجتمعية برياض الأطفال بمصر في ضوء خبرة استراليا.**

أهمية البحث:

١) يتناول موضوع المحاسبية المجتمعية وهو من الموضوعات الحيوية التي لازالت لم تنل الاهتمام الكافي.

٢) يؤكد على ضرورة الاستفادة من الخبرات العالمية المتميزة في هذا المجال مثل استراليا بهدف تقديم الرعاية الشاملة المتكاملة للأطفال وتحقيق التواصل بين المجتمع والروضة وتحطيم القيود المفروضة بينهما.

مصطلحات البحث:

١) رياض الأطفال:Kindergartens

– تعرفها عايدة عبد المقصود بأنها: "مؤسسات تربوية تنموية لها دور هام في تنشئة الطفل وإكسابه فن الحياة باعتبارها امتداد لدور الأسرة وهو إعداده للمدرسة النظامية، فهي توفر للطفل الرعاية بكل صورها وتحقق مطالب نموه وتشبع حاجاته، وتتيح له فرص اللعب المتنوعة ليكتشف ذاته ويعرف قدراته ويعمل على تنميتها ويتشرب ثقافة مجتمعه فيعيش سعيدا متوافقا مع ذاته ومجتمعه، ولا تهدف إلى تعليم الطفل القراءة والكتابة وإنما تعمل على تنمية مهارات الطفل المختلفة (عايدة عبد المقصود، ٢٠٠١: ٣).

– كما يعرفها فريد النجار بأنها: فرع من النظام التربوي أو المدارس مخصص لتربية الأطفال ما بين ٤–٦ سنوات من العمر يتميز بالألعاب المنظمة ذات الفوائد التربوية والاجتماعية، وبطرق للتعبير عن النفس، والتدريب على الحياة والعمل التعاوني بانسجام وائتلاف، وفى جو ودود ومنهاج وبرامج محكمه الاختيار لتوفير النمو والنماء للولد الناشئ (فريد النجار،٢٠٠٣: ٦٥٦).

- ويعرفها أحمد حسين اللقانى وعلي أحمد الجمل على أنها: مرحله تعليمية يلتحق بها الأطفال من سن ٤–٦ سنوات أو من ٣–٦ سنوات، لها مناهجها الخاصة التي تناسب المرحلة العمرية لهم وتهدف إلى تنمية الجوانب المعرفية للطفل، وأيضا الجوانب المهاريه والوجدانية من خلال ما يقدم لهم من أنشطه وألعاب تعليمية تمهيدا للالتحاق بالمرحلة الابتدائية (أحمد حسين اللقانى وعلى أحمد الجمل، ٢٠٠٣: ١٨٤).

٢) المحاسبية Accountability:

يشير المعنى اللغوي للمحاسبية أنها من الفعل(حاسب) أي ناقشه الحساب، وذلك في معناها العام Account أما معناها الخاص Accountability تعنى المحاسبة عن أعمال معينة نتيجة مسئولية الفرد عن أدائها مما يجعله عرضه للمحاسبة (منير البعلبكي، **المورد**، ٢٠٠٣: ٤) **فهي**

الضمان أو الضمانات التي تقدمها وحدة تعليمية للمعنيين بها أنها تقدم تعليما ذا جودة عالية (السيد عبد العزيز البهواشى،٢٠٠٧: ٨٨).

- كما عرفها حسن شحاتة وزينب النجار بأنها: إجراء يتخذ لتحديد مسئولية القائمين على التعليم لمعرفة مدى تحقيقهم للأهداف التربوية المحددة لهم (حسن شحاتة وزينب النجار،٢٠٠٣: ٢٥٨).

- كما يُقصد بالمحاسبية كما عرفها فؤاد أحمد حلمي: المجال الذي يكون فيه الفرد مسئولا عن أفعاله أمام سلطة أعلى سواء كانت تشريعيه أو تنظيميه، وتتضمن أيضا أن يقدم المدير البراهين على أن البرامج التي اتبعها قد اتسقت مع الأهداف الموضوعة وأسهمت بفاعلية في تحقيقها (فؤاد أحمد حلمي، ١٩٩٨: ٨٢٤، ٨٢٥)، **وهي تحديد أهداف متفق عليها للأداء ومراقبة التقدم من خلال قياس الأداء الفعلي لمقارنته بالأهداف الموضوعة** (يوسف عبد المعطى مصطفى، ٢٠٠٧: ١١٣).

٣) <u>المشاركة المجتمعية Community Participation:</u>

– هي ذلك الارتباط الكامل في المجتمع المدني بجميع منظماته في التعليم، ويتضمن التفاوض والمشاركة في صنع القرار والتخطيط المشترك والتنفيذ والمتابعة والمساءلة عن الأداء والتقويم (سلامة عبد العظيم حسين، ٢٠٠٧: ٢٥٥).

- أو هي كما عرفتها بلقيس الشرعي: إعطاء دور وفرص حقيقية لأعضاء المجتمع ممثل في أولياء الأمور ومجالس الآباء ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحسين جودة التعليم (بلقيس غالب الشرعي، ٢٠٠٧: ٦).

- كما يعرفها عبد الهادي الجوهر بأنها: العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية بمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشترك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع واختيار أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف (عبد الهادي الجوهر،١٩٩٨: ٢١٨).

وفى ضوء العرض السابق لكل من مفهوم المحاسبية والمشاركة المجتمعية يمكن استنباط تعريفا إجرائيا للمحاسبية المجتمعية برياض الأطفال على أنها: نظام متكامل ومستمر يقوم على رغبة واستعداد المجتمع ممثلا في أولياء الأمور والأسر ومجالس الآباء ومنظمات المجتمع المدني المختلفة وكل المهتمين بمرحلة الطفولة المبكرة، في المشاركة الفعالة في جهود تحسين العملية التربوية بالروضة وشعورهم بالمسئولية عن جودة مخرجاتها ومساءلتها عن مدى تحقق الأهداف ليطمئن بأن تلك المؤسسات تقدم خدمات تربوية ذات جودة عالية لأبنائه.

الدراسات السابقة:

يتم استعراض الدراسات السابقة وفقاً للترتيب الزمني تصاعدياً، وذلك كما يلي:

١- دراسة أليس ديبي Ellis Debbie (٢٠٠٠) بعنوان: تحسين نجاح التلاميذ من خلال شراكات المدرسة والأسرة والمجتمع: Improving student success through school, family and community partnerships: Where do we go from here

اهتمت الدراسة بكيفية تحسين تعلم التلاميذ من خلال التعاون بين المدرسة والآسرة والمجتمع، وتوصلت لعناصر يمكن من خلالها تحقيق المشاركة المجتمعية في المدارس وهي: الاتصال بالآباء، التطوع، التعليم في المنزل (برامج التربية الوالدية)، المشاركة في اتخاذ القرار، التعاون مع المجتمع، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء موقع على شبكة الانترنت وإيميل لمدارس المشاركة المجتمعية لتتمكن من خلالهم هذه المدارس من الاتصال المباشر ببعضها وبمديري ومنسقي المشاركة المجتمعية.

٢- دراسة سوزان واطسون وجوناثان Susan Watson & Jonathan Supovitz (٢٠٠١) بعنوان: الاستقلالية والمحاسبية في سياق الإصلاح القائم على المعايير: Autonomy and Accountability in the Context of Standard Based Reform:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن معايير الإصلاح التي تهدف لزيادة الاستقلال الذاتي والمساءلة الداخلية والخارجية للمدارس والمعلمين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها: أن نظم المساءلة تضم مجموعة من المكافآت الجزاءات المرتبطة بمدى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً، وقد أوصت الدراسة بضرورة تسهيل التواصل بين المعلمين وإعطائهم القدرة على صنع القرارات في بعض المجالات لزيادة الحكم الذاتي والمساءلة وعدم المبالغة في مراقبة المعلمين أثناء التدريس لما له من أثار سلبية.

٣- دراسة هاتش أموس Hatch J. Amos (٢٠٠٢) بعنوان: الرقابة والمساءلة بمرحلة ما قبل المدرسة في أستراليا والولايات المتحدة: Child Observation and Accountability in Early Childhood Education Preventives from Australia and United Stated:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم طرق الرقابة التي تستخدمها معلمة ما قبل المدرسة في الولايات المتحدة وأستراليا وعلاقة هذه الطرق بالاتجاه السائد نحو المحاسبية وخضوع هذا الاتجاه للمتغيرات العالمية الحديثة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. ومن أهم نتائجها: أن تطبيق نظم المحاسبية تعد عملية مكلفة مالياً، كما أن أجهزة الرقابة في الولايات المتحدة وأستراليا تقوم بالرقابة المشددة على تعليم طفل ما قبل المدرسة باعتبارها أخطر المراحل التي تؤثر على التعلم اللاحق، وأوصت الدراسة بضرورة تهيئة البيئة المدرسية للقيام بعمليات المساءلة عن

طريق تحديد مصادر الأنفاق، وبناء معايير محددة لأداء المعلمين بواقعية وموضوعية، وكذلك تحديث نظم التقويم المعتمد عليها لأجراء المساءلة.

٤- دراسة دونا ماثيو ومينا روزانا Dona Mathews & Mena Rosanne (٢٠٠٣) بعنوان: حل المشكلات معاً المشاركة بين الآباء والمدرسة والمجتمع المحلي في أوقات التغيير الاجتماعي والتربوي: Solving problems together , parent/ school /community collaboration at time of educational and social change:

هدفت الدراسة لتعزيز التعاون بين الآباء والمدرسة والمجتمع لحل المشكلات الناتجة عن التغيرات التربوية والمجتمعية، وأكدت على أهمية الشراكة بين المدرسة والأسرة من خلال: تكوين فريق مدرسي للمشاركة، تخطيط وتنفيذ أنشطة تشاركية بين الأسرة والمدرسة للوصول للأهداف المدرسية ودعم تعلم التلاميذ، تعبئة موارد المجتمع المحلي، تشجيع التقدم وتقييم النتائج، وكانت من أهم نتائجها تقديم حلول لبعض المشكلات المدرسية كالتمويل من خلال تفعيل الشراكة في اتخاذ القرارات المدرسية وفي الرقابة علي المجتمع المدرسي، وأوصت بضرورة توظيف التعاون بين المدرسة والأسرة والمجتمع في حل المشكلات التربوية بها.

٥- دراسة إبراهيم عباس الزهيري (٢٠٠٤) بعنوان: المحاسبية في مدارس حق الاختيار مدخل لدعم مفهوم اللامركزية في إدارة التعليم المصري: هدفت الدراسة إلى تحديد ماهية المحاسبية ومعاييرها وعلاقتها بالاستقلالية والشفافية في التعليم والتعرف على واقع مدارس حق الاختيار في بعض الدول المتقدمة وتحديد كيفية الاستفادة منها في دعم اللامركزية في إدارة التعليم المصري وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: ضرورة زيادة فعالية رجال الأعمال ومؤسسات الأعمال والمنظمات غير الحكومية في المحاسبية على أداء المدارس.

٦- دراسة سعيد محمود مرسي (٢٠٠٦) بعنوان: المجتمع المدني والتربية المدنية مدخل لتفعيل دور التعليم قبل الجامعي في تربية المواطنة والمشاركة المجتمعية: تهدف الدراسة إلى تحليل بعض المفاهيم والقضايا المرتبطة بالمجتمع المدني والتربية المدنية مثل: المشاركة المجتمعية، الثقافة السياسية، الثقافة المدنية، نمو الوعي الديمقراطي، الوعي بحقوق الإنسان، المواطنة، الديمقراطية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى وضع تصور مقترح للتربية المدنية في التعليم قبل الجامعي.

٧-دراسة رانيا عبد المعز الجمال (٢٠٠٨) بعنوان: دراسة مقارنة لنظم المحاسبية التعليمية في كل من استراليا وإنجلترا ونيوزيلندا: هدفت الدراسة لوضع تصور مقترح لتطوير آليات المحاسبية التعليمية بمصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة والتعرف على أهداف المحاسبية وعمليات المراجعة والفحص والمتابعة، وأهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في المحاسبية، استخدمت الدراسة المنهج المقارن، ومن أهم نتائجها: قصور الرقابة على التعليم على المستويين المركزي والمحلى، وعدم وعى أفراد مجالس الآباء والمجالس المحلية بأبعاد دورهم في تقويم الأداء المدرسي وجدوى المشاركة الفعالة للأسرة في العمل المدرسي. وأوصت الدراسة بضرورة كسب دعم وتأييد المجتمع ومؤسساته ونشر ثقافة المسئولية واللامركزية ونشر الوعي بأهمية تطبيق المحاسبية على المستوى المدرسي وتفعيل المشاركة المجتمعية.

٨- دراسة شريف محمد شريف ومحمد حسن أحمد جمعة (٢٠١٣) بعنوان: التوظيف التربوي للمحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم في ضوء متطلبات ثورة ٢٥ يناير٢٠١١: تهدف الدراسة إلى التعرف على المتطلبات الثورية لإصلاح التعليم في ضوء متطلبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، واستعراض دواعي توظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم واستعراض أهم التجارب العالمية في هذا المجال، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وانتهت الدراسة بوضع تصور مقترح لتوظيف المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم يضم عدة محاور هي: إقرار المبادئ العامة للمحاسبية في مجال إصلاح التعليم، إقرار التوجه المجتمعي في مجال دعم المحاسبية لإصلاح التعليم، تحديد متطلبات إقرار تطبيق المحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم، تحديد آليات التنفيذ.

ثانياً: الإطار النظري للبحث:

يشتمل الإطار النظري للبحث على محورين كما يلي:

المحور الأول: الإطار النظري للمحاسبية المجتمعية:

من المسلم به أن النظام التعليمي الجيد يتميز بمجموعه من الخصائص من أهمها أن يكون وثيق الصلة بحركة المجتمع ومشكلاته، وأن يرتبط بعمليات التنمية الشاملة، حيث لا يمكن أن يتحقق التميز في التعليم في ظل الموارد الحكومية إلا بمشاركه مجتمعيه حقيقية لا تتمثل فقط في المساهمة بالموارد ولكنها تتعدى ذلك إلى صياغة الفكر وتشكيل الثقافة المجتمعية التي يمكن أن تسمح بتحقيق تعليم متميز، حيث أصبحت المشاركة المجتمعية ضرورة قوميه تحتمها الظروف المحلية كما تدفعنا إليها المتغيرات العالمية بالإضافة إلى أنها قناة من قنوات الانتماء والالتزام وتحمل المسئولية (عباس عبد السلام الشبراوي، ٢٠٠٢: ٤١٠)

أولاً: فلسفة المحاسبية المجتمعية:

ترتكز فلسفة المحاسبية على مجموعة من السمات التي تميزها عن غيرها من المفاهيم التربوية الأخرى من أهمها ما يلي (مجدي صلاح طه المهدي، ٢٠٠٤: ٢١-٢٣):

- **ألا تكون هدفا في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق غايات أفراد المجتمع لأنها عملية الهدف منها تحسين جودة التعليم.**
- **أن تكون موضوعية وإلا فقدت المصداقية من ورائها فيجب النظر إليها على أنها عمل حيادي وذلك بأن يكون القائمون بها بعيدين عن أي توجه أو ضغوط تفرض عليهم.**
- **أن تكون شمولية بحيث تتناول العمل التعليمي برمته في جميع مراحله ومستوياته المختلفة، كما يجب أن تكون متكاملة بحيث ينظر للعملية التعليمية في كليتها لا في جزئيتها بحيث تتكامل جوانب المساءلة الذاتية مع الجماعية.**
- **يتطلب تنفيذها أن يحدث فيها نوع من التوازن والتنسيق بين جميع الجوانب والأقسام والآليات التي تتكون منها.**
- **أن تتم في إطار من التعاون والوضوح والاستمرارية في جميع الأعمال التي يتولاها القائمون بها وبطريقة لا تفصل بين مدخلات العملية ومخرجاتها.**
- **أنها ذات طبيعة علاجية ووقائية في وقت واحد وذلك بأن نجعل منها أداة وقاية لتجنب الضرر وعلاجا لأوجه القصور.**
- **أنها تتطلب من القائمين عليها نوعا من الخبرة المتمرسة في مواجهة المواقف المختلفة.**
- **أنها تهتم بقياس نتائج العملية التعليمية بطريقة مباشرة عن طريق استخدام معايير موضوعية في إطار نظام تعليمي يعتمد على تحقيق الأهداف.**

ثانياً: أهداف المحاسبية المجتمعية:

تتضح أهداف المحاسبية المجتمعية فيما يلي (U.S.A Department of Education,) 2006:3 ؛ محمد حسنين العجمي، ٢٠٠٤: ٤٠؛ أسامه محمد سيد على، ٢٠٠٧: ٨٥؛ فاطمة بنت محمد الرديني، ٢٠٠٦: ١٠؛ المتولي إسماعيل بدير، ٢٠٠٥: ٢٧٠؛ سلامه عبد العظيم حسين وعبد الحميد عبد الفتاح شعلان، ٢٠٠٧: ١٦٠-١٦١):

- **تقاسم المسئولية عن التعليم وتجنيد الأفراد المؤهلين للمساعدة في عمليات الإصلاح والتطوير المدرسي، وتقديم فرص التقييم المستمر عن العملية التعليمية.**
- **تنفيذ الإصلاحات المطلوبة في العملية التعليمية وجعلها موضع مسائله مستمرة من قبل الشركاء ونشر المعلومات بشأن الممارسات الفعالة في الإصلاح المدرسي.**

- **زيادة المساءلة في برامج إعداد المعلم من جانب أفراد المجتمع والتعاون في تقييم الممارسات التعليمية، وتوثيق الروابط والعلاقات بين الأفراد والجماعات.**
- **توفير التمويل الكافي لمدخلات النظام التعليمي–كتدريب وتأهيل المعلمين، وبناء وتطوير المناهج، تطوير إدارة التعليم وتشريعاته، وتجويد نوعية التلميذ بهدف إصلاحه وتطويره.**
- **تحقيق تكافؤ الفرص وتوسيع نطاق الديمقراطية في إدارة المؤسسات التعليمية.**
- **حفز المعلمين والتلاميذ لتحسين جودة التعليم ورفع مستويات الإنجاز الأكاديمي.**
- **تنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية وتعويد المجتمع على الخدمة الذاتية، وتبادل الأفكار والخبرات بين المجتمع والمدرسة لتحقيق التطور والتنمية لهما.**
- **تحقيق الأهداف الوطنية من خلال الاستجابة من قبل الأفراد لتنمية مجتمعاتهم.**
- **المساهمة في تحسين الأداء المدرسي من خلال مجلس الأمناء الذي يساهم في التخطيط لأهداف المدرسة والمتابعة والتنفيذ ثم المحاسبية.**
- **تقليل العبء الإداري الملقى على عاتق مديري ومعلمي المدارس.**
- **تحسين جودة المنتج التعليمي بما يتفق مع المعايير العالمية والقومية للتعليم.**

ثالثاً: متطلبات تطبيق المحاسبية المجتمعية في النظم التعليمية:

وحتى يحقق نظام المحاسبية أهدافه يجب توافر المتطلبات التالية (مجدي صلاح طه المهدي، ٢٠٠٤: ٨٩؛ إبراهيم عباس الزهيري، ٢٠٠٤: ٣١٥؛ محمد إبراهيم عبد العزيز، ٢٠١٠: ٥٩)**:**

- **وجود إيمان قاطع لدى كل أطراف العمل التعليمي على كافة مستوياته بأهمية المساءلة.**
- **تحديد آليات عمل واضحة المعالم من حيث المفهوم والفلسفة.**
- **العمل على نشر ثقافة المساءلة بين أطراف العمل وقطاعاته.**
- **ضرورة إحداث تكامل بين المؤسسات التعليمية وغيرها من المؤسسات ذات الاهتمام التربوي.**
- **توافر درجة معينة لوعى وتنظيم المواطنين فكلما زادت درجة وعى المواطنين زاد حجم التأثير الذي من الممكن إحداثه من خلال المحاسبية.**
- **المشاركة في الحياة العامة وممارسة المواطنين حقهم بالمشاركة في صنع القرار.**
- **وجود كوادر بشرية مدربة ذو خبرة ودراية ومستوى فني مرتفع.**
- **توافر آليات حديثة للتعامل مع البيانات وتصنيفها واستخراجها.**
- **توافر مجموعة من الأساليب التي يستعين بها الجهاز الإداري والعاملين في القيام بإجراءات المحاسبية والمتابعة.**

رابعاً: أسس ومبادئ المحاسبية المجتمعية:

ترتكز المحاسبية على خمسة مبادئ أساسية وهي (أمل عثمان كحيل، **٢٠٠٧:** ١٩٣؛ مجدي صلاح طه المهدي، ٢٠٠٤: ٢١؛ إبراهيم عباس الزهيري، ٢٠٠٤: ٣٠٩-٣٢٤؛ وائل توفيق رضوان، ٢٠١٠: ١٤٠):

<u>مبدأ الشفافية:</u> يتمثل في إتاحة الوثائق والحقائق المرتبطة بالقضايا التعليمية، وهذا يتطلب المعرفة وتوافر المعلومات بشكل فوري، فالشفافية وسيلة مساعدة في عملية المحاسبية ففي حالة غياب البيانات والمعلومات الحقيقية عن واقع الإدارة المدرسية يصعب تطويرها.

<u>مبدأ التقييم:</u> يتخذ شكلين التقييم الذاتي يتم بواسطة خبراء ميدانيين بناءً على أوامر الإدارة، أو التقييم المستقل بواسطة خبراء خارجيين من إدارات التوجيه والتفتيش لمراقبة الأعمال.

<u>مبدأ الالتزام:</u> يعكس مدى التزام المؤسسات وأعضائها بالتعهدات التي قطعتها على نفسها من أجل تنفيذ ما جاء لها من تعليمات لتصل إلى ما هو مراد منها.

<u>مبدأ الشمولية:</u> بمعنى أن المحاسبية شاملة لكل الأنشطة والعمليات والنتائج الهامة سواء الملموسة أو غير الملموسة والتي لها أثر فعال على نتائج أعمال المنظمة، كما يتضمن هذا المبدأ أن تكون المحاسبية قبل وبعد وأثناء الأداء بهدف التركيز على الجوانب الهامة التي لها تأثير فعال ومؤثر على الأهداف الرئيسية للمنظومة التربوي.

<u>المرونة:</u> أي يستجيب نظام المحاسبية للتغيرات المتوقعة الحدوث دون أن يكون هناك حاجة لتغيير جوهري في هذا النظام دون الإخلال بصفة الاستقرار.

المحور الثاني: واقع مؤسسات رياض الأطفال في مصر:

على الرغم من الاهتمام المتزايد برياض الأطفال إلا أنها مازالت تعاني من العديد من المشكلات التي تعوقها عن تحقيق أهدافها ومن أهمها (استراتيجية تطوير التربية العربية (الإستراتيجية المحدثة)، ٢٠٠٦: ٦٨، الخطة الإستراتيجية لإصلاح التعليم قبل الجامعي،٢٠٠٧/ ٢٠٠٨: ٢٤٣، أماني إبراهيم الدسوقي، ٢٠٠٩: ٧٨٧، شبل بدران،٢٠٠٣: ٢، رانيا عبد المعز الجمال، ٢٠٠٩: ٨٨-٩٠.)

- **انخفاض نسبة المعلمات والمديرات المؤهلات تربويا وإداريا، وقلة عدد الروضات التي تضع معايير لاختيار العاملين بها، وانخفاض معايير جودة الإمكانيات المادية والبشرية.**
- **قلة الاهتمام بإجراءات متابعة وتقويم عناصر العملية التربوية بالروضة، وضعف الصلة بين الروضة والمجتمع المحلى.**
- **اعتبار هذا النوع من التعليم خارج نطاق السلم التعليمي والنظر إلية كنوع من الترف للآسر الميسورة في المجتمع، واقتصاره على القطاع الخاص مما أدى إلى تدنى نسب الالتحاق.**

- **الاهتمام بالتعلم الأكاديمي حيث يغلب على العديد من رياض الأطفال قيامها بتدريب الأطفال على الكتابة والقراءة وقصور دور الأنشطة في التعلم.**
- **قلة الاعتمادات المالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة والمخصصة للرياض وضعف التبرعات المالية من المجتمع المدني نظرا لضعف الحافزية للتطوع، هذا إلى جانب ما أشارت إليه الخطة الإستراتيجية من التحديات التي تواجه تطوير مرحلة رياض الأطفال تتعلق بالإتاحة والجودة والنظم.**
- **تعدد جهات الإشراف على هذا النوع من المؤسسات التعليمية.**
- **عدم ملائمة المباني من حيث المساحة أو التجهيزات.**
- **عدم وجود سياسة ثابتة أو استراتيجية تربوية مستقرة، كما أن تربية طفل ما قبل المدرسة في مصر لا توجهها فلسفة تربوية محددة وواضحة المعالم.**
- **عدم وعي أولياء الأمور بدور مؤسسات الروضة واحتياجات أطفالهم وعدم تعاونهم معها.**
- **أن إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال في مصر يتم بشكل عشوائي من قبل أفراد أو جماعات دون إشراف تربوي ملائم.**
- **أن كافة أعباء ومسئوليات العملية التربوية تقع على عاتق الروضة حيث تُعد إدارة الروضة مسئولة عن تخطيط البرامج والأنشطة واختيار المعلمات والإشراف على أدائهن بالإضافة لمسئولية الرعاية الصحية للأطفال ومسئولية وجود تعاون وتواصل بين المنزل والروضة، بينما تقسم تلك المسئوليات والأعباء في مراحل التعليم المختلفة. ولكن لكي يتحقق التنظيم الإداري الجيد لمؤسسات تربية الطفل الذي يمكنها من تحقيق أهدافها لابد من** (أمل خلف، ٢٠٠٥: ٦٩، ٧٠).
  - **دعم اللامركزية داخل مؤسسات تربية الطفل بمعني توزيع السلطات وإعطاء حرية اتخاذ القرارات للعاملين بما لا يتعارض مع السياسة العامة لتلك المؤسسات.**
  - **تحديد مواعيد اجتماعات المجالس المختلفة مثل مجالس الآباء وغيرها.**
  - **توزيع الأطفال على غرف النشاط بما يتفق مع الأسس التربوية السليمة.**
  - **وضع القواعد التي تكفل حسن استخدام المرافق والأدوات والأثاث والتجهيزات بالروضة.**
  - **تنظيم البرنامج اليومي لتلك المؤسسات بطريقة أكثر مرونة.**
  - **تحديد الأنشطة داخل تلك المؤسسات ووضع القواعد الخاصة بممارستها والإشراف عليها.**
  - **وضع أسس التنسيق بين البرامج والأنشطة المختلفة لزيادة فعاليتها.**
  - **العمل على توفير المناخ التربوي الملائم لتحقيق الأهداف المرجوة من تربية طفل الروضة.**

- وضع الأسس لمحاسبة المقصرين في إتباع الأنظمة الموضوعة.

المحور الثالث: مقومات تطبيق المحاسبية المجتمعية برياض الأطفال في استراليا:

يعتبر نظام التعليم وإدارته في استراليا فريداً من نوعه إذ تتكون استراليا من ست ولايات تمثل كل ولاية فيها السلطة العليا الوحيدة للإشراف والرقابة على التعليم دون أن تسمح بأي مشاركة أو تعاون فيدرالي في هذه الناحية، فالحكومة الفيدرالية لا تلعب أي دور يذكر في عمليات الإشراف الفني أو الإداري على شئون التعليم فيما عدا الإشراف على بعض المقاطعات والمناطق الريفية النائية، ويرجع ذلك إلى التقسيم الجغرافي و الاقتصادي الذي تتسم به استراليا كقارة كبيرة بها الكثير من المناطق غير المأهولة بالسكان، والسلطة الفيدرالية هي السلطة الوحيدة المختصة بجمع الضرائب وتقوم بتخصيص مبلغ محدد لكل ولاية حسب احتياجاتها وميزانيتها السنوية (Country and Regional Information, 20\7\2015) ويعد تمويل التعليم في استراليا عملية مشتركة بين حكومة الكومنولث والولايات والمقاطعات، وتهتم حكومة الكومنولث بتطوير السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتعليم، بينما الولايات والمقاطعات مسئولة عن توجيه التعليم ضمن حدودها، وتتولى حكومة الكومنولث تزويد الولايات بالتمويل من خلال القطاعات التربوية، ولتحسين المخرجات التربوية للسكان الأصليين وسكان الجزر تزودهم بالتمويل الإضافي من خلال برامج المساعدة المباشرة والغير مباشرة، وتزيد التمويل الإضافي لدعم الاستراتيجيات والأولويات مثل برامج الحساب ومعرفة القراءة والكتابة وتتولى سلطات التعليم المحلية المساعدة في عملية التمويل الإضافي من خلال ما تحصله من ضرائب عامة وهبات ومعونات من الكنائس والهيئات الصناعية والمصروفات التي يدفعها أولياء الأمور(Australian Government, 19\7\2015).

أولاً: مرحلة رياض الأطفال في استراليا:

تُعد مرحلة رياض الأطفال فى استراليا هي مؤسسات رسمية تقدم الرعاية للأطفال الذين لم يَبلغوا سن الالتحاق بالمدرسة (من ٤ سنوات) بهدف إعدادهم لدخول المدرسة، ومساعدتهم على النمو بدنياً ووجدانياً واجتماعياً فى العام الذي يسبق دخولهم المدرسة (Department of Immigration and Citizenship, 3/3/2015)، ويُعد حصول جميع الأطفال الأستراليون على التعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة هو التزام للحكومة الاسترالية لجميع الأطفال فى سن الروضة، حيث تبقى الحكومة مسئولة عن توفير برامج التعليم لجميع الأطفال من عمر ٣ – ٥ سنوات فى

مرحلة ما قبل المدرسة وفى سبيل ذلك حققت الحكومة الاسترالية شراكات متعددة فى هذا المجال وخصصت ٩٧٠ مليون دولار استرالي لمدة خمس أعوام لتحقيق الاستيعاب الشامل للأطفال فى عمر ٣ سنوات فى مرحلة ما قبل المدرسة (Australian Government, 26/ 7/ 2015)وتُعد وزارة التربية والتعليم وتنمية الطفولة المبكرة هي المسئول الرئيسي عن تنفيذ ذلك الهدف ووصول جميع الأطفال إلى ١٥ ساعة على الأقل فى رياض الأطفال، وإيماناً بذلك تعمل ولاية فيكتوريا على تقديم الخدمات فى مرحلة الطفولة المبكرة فى شراكة بين حكومة الكومنولث، والحكم المحلى، ورجال الأعمال فى الولاية (Department of Education and Early Childhood Development, 26/2/2014)، كما أن مرحلة ما قبل المدرسة فى بعض الولايات والأقاليم فى استراليا غير منظمة نسبياً وليست إلزامية، وغالباًُ تعد هذه المرحلة منفصلة عن المدارس الابتدائية فى جميع الولايات والأقاليم باستثناء استراليا الغربية وكوينزلاند حيثُ تعد مرحلة ما قبل المدرسة جزء من نظام المداس الابتدائية (Education in Australia (an Article), 9/4/2015)

***برامج رياض الأطفال في استراليا:**

يُعد الذهاب للروضة فى استراليا وقتاً مثيراً للأطفال وُأسرهم حيث تعطى برامج رياض الأطفال الطفل الفرصة للاختلاط مع الأطفال من نفس الفئة العمرية وتعلم أشياء جديدة والحصول على بعض المتعة، (Office of Children and Early Childhood Development, 26/5/2015)، كما تقوم برامج التعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة على الطفل حيث تعد الملاحظات المأخوذة عن الأطفال جوهر المناهج الدراسية، حيث تفيد نتائج ملاحظة سلوك الأطفال فى تعديل أو تغيير الأهداف المرجوة من العملية التعليمية لكل طفل بشكل فردى وذلكُ بناءً على الملاحظات المأخوذة عنه، مما يساعد فى تحديد الأهداف المناسبة لتعلمه أو التخطيط لأهداف أعلى فى ضوء احتياجاته (Jon Amos& Grieshaber & Others, 2001:9).

*** إدارة وتمويل رياض الأطفال في استراليا:**

عادةً ما تعد مرحلة ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) تابعة لإشراف من قبل حكومات الولايات والأقاليم ماعدا فيكتوريا، و نيو ساوث ويلز، وجنوب استراليا، حيث تقع مسئوليتها على عاتق إدارة خدمة المجتمع وإدارة الموارد البشرية بالمجالس المحلية وجمعيات مجتمعية والمنظمات الخاصة وغالباً ما تكون تلك الجمعيات أو المنظمات غير هادفة للربح أو عبارة عن لجان من الآباء المتطوعين للعمل المجتمعي، ويختلف معدل الإقبال على هذه المرحلة من ولاية لأخرى (Education in Australia (an Article), 9/4/2015). وُيعد تمويل برامج رياض الأطفال في

استراليا (الخاصة أو الحكومية) جزءً من البرنامج القومي للتعليم المبكر في استراليا (ECE) The International Early Childhood Educationوتعد مرحلة رياض الأطفال فى استراليا ليست إلزامية فى كل الولايات (كولاية فيكتوريا، ولكن كل طفل يبلغ من العمر ٤ سنوات هو مؤهل لحضور برامج رياض الأطفال فى السنة قبل الدراسة الابتدائية)، ولكن تدعمها الحكومة وفى الغالب يُمولها القطاع الخاص (Andrew Dowling & Kate O'Malley, 20/7/2015)

ثانياً: مقومات تطبيق المحاسبية المجتمعية في استراليا:

يتم استعراض تطبيق المحاسبية المجتمعية في استراليا من خلال عنصرين أساسيين يتم إيضاحهما فيما يلي: ١ – دعم اللامركزية والمشاركة المجتمعية: –

إن لكل ولاية من الولايات الست نظامها التعليمي الخاص ولكل ولاية مدير للتعليم يعاون وزير التربية، وتتعدد الجهات المسئولة عن إدارة التعليم في استراليا وهي: الحكومة الفيدرالية: والتي تقوم بمنح الهبات للولايات للأغراض التعليمية وتحديد أولويات التعليم المدرسي. والحكومة المحلية: حيث يعد التعليم في الولايات مسئولية الحكومة المحلية في كل ولاية فيما يختص بالمناهج الدراسية، وأساليب التقويم، ومعايير الأداء، المرافق التعليمية، تدريب المعلمين، الإشراف على المدارس. وأخيرا مجلس المدرسة: والذي يكون مسئولا عن توجيه النفقات والبرامج بالشكل الذي يتناسب مع المدرسة وبيئتها المحلية مثل (توفير الوسائل التعليمية ومصادر التعلم والمنهج التفصيلي)، وتحديد أهدافها وأولوياتها حيث أن نوعية التعليم وكيفيته تكون بمشاركة الحكومة (Jack Keating, 2003:280-283). ومن هنا تبنت استراليا مفهوماً جديداً للامركزية في التعليم وذلك بتفويض السلطة من الإدارات والمستويات الإقليمية إلى المستوى المدرسي من أجل المزيد من المشاركة المجتمعية في الحوكمة المدرسية (Augustans Bandar, 2007:5) كما أن المسئولية الدستورية عن التعليم لا تكمن في يد الحكومة القومية بل تكمن في الولايات والأقاليم من خلال إدارتها للمدارس عن طريق القسم التعليمي بكل ولاية أو إقليم والذي يعد مسئولا أمام الوزير عن جودة المدارس، وبذلك يعد التعليم المدرسي في استراليا تفاعلا معقدا بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات وبين المدارس الحكومية وغير الحكومية (Brian Caldwell, 2007:308)، واتجهت الولايات الأسترالية الست إلى تأكيد مبدأ المشاركة المجتمعية في برامجها التربوية وذلك من خلال إشراك أولياء الأمور في اتخاذ بعض القرارات المنظمة للعمل المدرسي وذلك لإيمانها بضرورة التكامل بين مختلف العناصر التربوية والتي منها المنزل والأسرة وفئات

المجتمع المختلفة، ولهذا قامت بإنشاء مجلس المدرسة لتأكيد الأدوار المتبادلة بين الطرفين (المجتمع والمدرسة) (Department of Education Science and Training, 2003:13).

٢-الإدارة الذاتية والمحاسبية:

انتهجت استراليا سياسة تعليمية تهدف لزيادة معدلات المشاركة الشعبية وتحسين الجودة الشاملة في التعليم، من خلال التوجه لتحقيق مزيد من الاستقلالية واللامركزية لمؤسسات التعليم في تيسير شؤونها حسب حاجاتها إثر الأخذ بمشروع التوزيع الفعال للموارد في المدارس The Effective Resource Allocation in School Project Instruction، وأثمر هذا النظام عن تشكيل لجان للمساءلة في كل ولاية من ولايات استراليا التعليمية، تكمن مهمتها في التحقق من أن هذه الولايات قد قامت بالعمل على تحقيق أهداف النظام، وبيان أثر النظام الذي تم الأخذ به وعرف باسم الإدارة الذاتية للتعليم والتفويض Self-Management Education and Devolution في جودة التعليم، وفى التأكد من جدوى التمويل المخصص للتعليم في تأكيد مواكبته للتطورات العالمية (مجدي طه المهدى، ٢٠٠٤: ٤٧). **ومن أهم التطورات التي حدثت في إدارة التعليم بأستراليا في ظل الإدارة الذاتية للمدرسة هو محاسبية المدارس أما مجتمعاتها المحلية والسلطات المركزية على تحقيقها لأهدافها التعليمية المتفق عليها وأولويات التعليم. هذا وقد ركزت المحاسبية في استراليا على جوانب التطوير التعليمي، والسلوكيات الطلابية، ومشاركة الأفراد في صنع القرارات، وجودة مخرجات التعليم، وتمويل التعليم وجدواه، ومدي تحقيق التعليم لأهدافه، ومواكبته للتطورات العالمية** (رانيا عبد المعز الجمال، ٢٠٠٨: ٣٣-٣٤؛ علي إبراهيم الدسوقي وميادة محمد فوزي الباسل، ٢٠٠٨: ١٦).

- **أليه تطبيق المحاسبية في استراليا:**

يتم تنفيذ نظام المحاسبية المدرسية في استراليا من قبل مكتب المراجعة الموجود داخل قسم التعليم، وهو ما يسمى رسمياً "مكتب مراجعة المدارس Office of School Review" والذي يتمتع ببعض درجات الاستقلالية، الأمر الذي يسمح له بالقيام بعملية محاسبية شاملة كأداة لتطوير نظام المدارس (رانيا عبد المعز الجمال، ٢٠٠٨: ٣٥) **ويتألف إطار التطوير و المحاسبية المدرسية من ثلاث عمليات التقويم الذاتي، والمراجعة المدرسية والتخطيط الاستراتيجي والتقارير، و هذه العمليات مرتبطة من خلال حلقة للمراجعة والتخطيط و التي تستمر لأربعة أعوام وحلقة سنوية للتطبيق والتقارير، حيث يتم في السنة الرابعة عمل تقويم ذاتي للمدرسة، ومراجعة خارجية، و تخطيط استراتيجي للمدرسة ويتضح ذلك من الشكل التالي:** (Department of Education and Early Child hood Development, 2007:8)

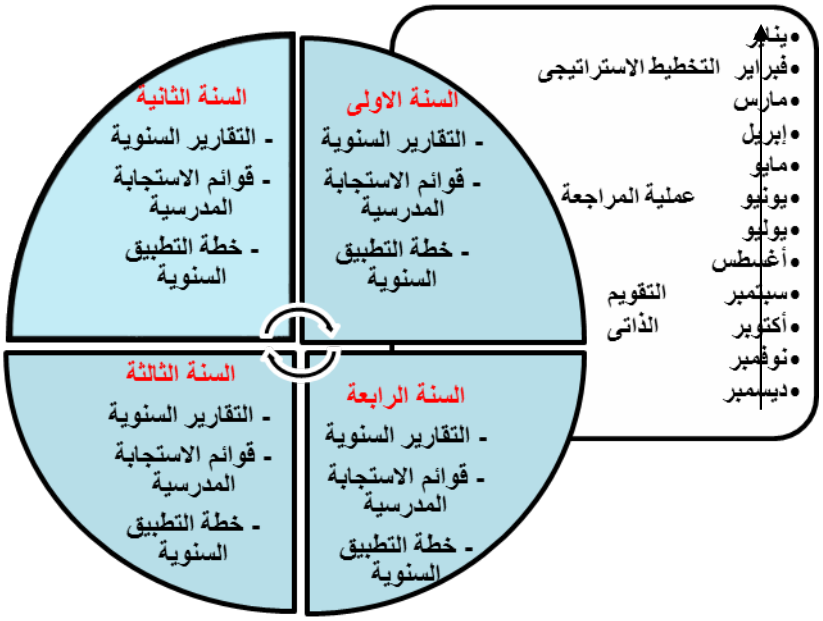

أ) محاسبية داخلية (التقويم الذاتي للمدرسة) School Self – Evaluation:

يشارك فيه المجتمع المدرسي بأكمله من تلاميذ ومعلمين وآباء(تحت إشراف المدير) عن طريق أن يقوموا بدراسة مخرجات التلاميذ في ضوء أهدافهم و استراتيجيات التطوير الأساسية من خلال حلقة المراجعة والتخطيط- السابق الإشارة إليها- والتي تشتمل على فحص استراتيجيات التعليم والتدريس، وثقافة تطوير الأداء، والجوانب الأخرى للعمليات المدرسية بهدف تعزيزها و دعمها(العمليات المدرسية) لتحسين مخرجات التلاميذ، كما تستخدم عملية التقويم الذاتي نموذج المدارس الفعالة من أجل دعم المدارس لتقويم الممارسات الحالية واختيار استراتيجيات التطوير المناسبة (Department of Education and Early Child hood Development, 2007:8)

وهنا يتم كتابة التقرير بمشاركة كافة العاملين بالمدرسة ويُعرض على أولياء الأمور بعد حضور المتابع أو المراجع الخارجي للمدرسة وهو الشخص المكلف من الولاية بمتابعة أداء المدارس والتصديق على هذا التقرير بنفسه بعد التحقق من مصداقيته (محمد إبراهيم عبد العزيز إبراهيم، ٢٠١٠: ١٤٩-١٥٠).

ب) محاسبية خارجية (المراجعة المدرسية) School Review: تتم من قبل فاحص خارجي يسمى مراجع المدرسة School Reviewer يتعاقد مع قسم التعليم للقيام بعملية المراجعة، ويمتلك العديد من الكفايات العالية، ويتم اعتمادهم إما اعتماداً كلياً أو جزئياً بناءً على تقديم

السيرة الذاتية لهم، وفحصهم من قبل مكتب المراجعة، وبعد ممارستهم للعمل ينظم لهم باستمرار أنشطة تطوير مهنية في مجال المحاسبية والتقويم (رانيا عبد المعز الجمال، ٢٠٠٨: ٣٥)، حيث يقوم المراجع بتحليل بيانات الأداء المدرسي، والتقويم الذاتي للمدرسة والبيانات الإضافية من أجل بناء إرشادات تقدم إلى المدرسة بواسطة تقرير المراجعة(School Improvement Division, 2009:8).

ج) الخطة الاستراتيجية للمدرسة School Strategic Plan: تتمثل هذه العملية في تقديم التغذية الراجعة حيث ،يقدم المراجعين وطاقم المكتب الإقليمي للتعليم بالولاية معاً معلومات تفيد في تقديم تغذية راجعة عن جودة المدرسة وتحديد نقاط القوة والضعف في الأداء والعمل على إصلاحها من خلال تقديم خطط مرحلية لضمان استمرارية الإصلاح، ومن جهة أخرى تعد خطة استراتيجية للمدرسة يتم تطويرها تبعاً لنتائج التقويم الذاتي للمدرسة، وعملية المراجعة، كما تضع الخطة اتجاهات استراتيجية للمدرسة للأربع سنوات القادمة، ويتطلب التخطيط لتحسين المدرسة أن تضع المدارس أهدافاً لصالح نتائج التلاميذ وتكون الأهداف يسهل صياغتها لأهداف إجرائية قابلة للتحقيق، على أنَ تتضمن الخطة الاستراتيجية توقعات المجتمع وأهداف الحكومة من أجل التعليم والتدريب (Department of Education and Training Victoria, 1 / 5/2015)

ثالثاً: الإطار المستقبلي للبحث:

يتمثل الإطار المستقبلي في وضع آليات مقترحة تم التوصل إليها من خلال الاستفادة من الإطار النظري للبحث، وتحليل خبرة استراليا في تطبيق المحاسبية المجتمعية، لدعم تطبيق المحاسبية المجتمعية برياض الأطفال في مصر وهي كما يلي:

١) الأخذ بمبدأ اللامركزية في إدارة مؤسسات رياض الأطفال في مصر: وذلك من خلال ما يلي:

- تطوير اللوائح والقوانين المنظمة للعمل برياض الأطفال حيث يجب أن يُنظر للروضة على أنها وحدة تنظيمية قائمة بذاتها. وإصدار تشريع خاص بإنشاء مؤسسات رياض الأطفال المستقلة بذاتها المستقلة في إدارتها عن المدرسة الابتدائية.
- توفير قدر أكبر من المرونة في اللوائح والقوانين المنظمة للعمل اليومي في الرياض بما يتيح للمديرات صلاحيات أكبر في حرية التصرف واتخاذ القرار على مستوي الروضة.
- تحقيق الاستقلالية المالي والإداري للروضة بإعطاء مديرات الرياض الصلاحيات التي تمكنهم من تقييم العملية التربوية بالروضة، وتدعيم تدريب المعلمات وتحفيزهم على تطوير أدائهم، وانتقاء أفضل العناصر البشرية للعمل بالروضة.

- **تحقيق الاستقلالية المهنية للمعلمات من خلال إتاحة الفرصة لهم لاختيار الأهداف والأنشطة المناسبة لأطفالهم، مما يمكنهم من الإبداع والابتكار في الأنشطة التربوية واختيار أنسبها وتطويع الأهداف التربوية المقدمة للأطفال مراعاة للفروق الفردية بينهم.**
- **ضرورة زيادة الموارد المخصصة لرياض الأطفال وإيجاد بدائل متنوعة لسد الاحتياجات، وتوفير التمويل اللازم، وإتاحة الفرصة للمحليات لأن تسهم بدور فعال في العمل اليومي بالروضة، مثل التطوع لإنشاء وصيانة وتجهيز دور الحضانة ورياض الأطفال.**
- **منح مؤسسات الرياض الاستقلالية والحرية في وضع رؤيتها المستقبلية نحو تحقيق أهدافها، في مقابل المحاسبة على ما توصلت إلية من نتائج من قبل الإدارات التعليمية التابعة لها، وكذلك من قبل المجتمع المدني وأولياء الأمور.**
- **نقل وتفويض السلطات الإدارية من مديريات التربية والتعليم إلى إدارة الروضة ومنحها الحرية والاستقلالية في تحقيق شراكات فعالة مع المجتمع المحلي لإيجاد مصادر تمويل إضافية لمساعدتها في تحقيق أهدافها.**
- **منح صلاحيات أكبر للإدارة على المستوي المحلي بالمحافظات في مصر لإنشاء وتجهيز وصيانة بعض الروضات في المناطق التعليمية التابعة لها، وتوفير الدعم المالي لتلك المؤسسات من مخصصات المحافظة وما تحصله من ضرائب.**

٢) <u>نشر الوعي بأهمية المشاركة المجتمعية في إدارة مؤسسات رياض الأطفال لمساعدتها في تحقيق أهدافها من خلال ما يلي:</u>

- **أن تنظم الروضة اجتماعات دورية لأولياء الأمور لنشر الوعي بأهمية مرحلة رياض الأطفال وأهدافها، وتوجيه عناية الآباء لأهمية المشاركة في مجالس الآباء، بما يضمن لهم الشعور بملكية الروضة والمسئولية عن جودة مخرجاتها.**
- **تكوين اتحادات أو روابط خاصة بأولياء أمور أطفال الروضة (إنشاء مجالس أباء خاصة بأطفال الروضة) ينتخب فيه الآباء من يمثلهم ويطالب بحقوقهم وحقوق أطفالهم، والمشاركة في تخطيط أنشطة وبرامج الروضة.**
- **يمكن أن تنظم الروضة ندوات ولقاءات عامة تتيح فيها الفرصة لمشاركة كل من لهم اهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة من المجتمع المحلي المحيط بالروضة، وتوجيه الدعوة للآباء واستضافتهم بالحضور كنوع من مد جسور التواصل بين الروضة ومحيطها الاجتماعي ونشر الوعي بأهمية المشاركة.**

- يمكن للروضة أن تتعاون مع بعض المؤسسات الخدمية المحيطة بها لتتعاقد معها تقديم خدماتها للمجتمع من خلال الروضة في مجالات متعددة مثل (دورات تدريبية في الحاسب الآلي ICDL، لغات، صيانة وديكور، دورات لتعليم فنون الخياطة والرسم للأمهات، برامج تعديل سلوك الأطفال....) وغيرها من الأنشطة كوسيلة لجذب الآباء للمشاركة مع الروضة، وكذلك المساهمة في رفع المستوي التعليمي للآباء في المناطق الفقيرة بتقديم برامج محو الأمية وتعليم الكبار للآباء الذين لا يعرفون القراءة والكتابة.
- أن تنشئ كل روضة موقع خاص بها Websiteعلى شبكة الانترنت توضح فيه رؤيتها ورسالتها وبرامجها وما يمكن أن تقدمة للأطفال من أنشطة تثري مهاراتهم، مع توافر خدمة التفاعل مع أولياء الأمور أو الراغبين في التسجيل من خلال هذا الموقع.
- أن توفر الروضة أساليب متعددة للتواصل مع الآباء من أجل حفزهم على المشاركة لدعم جهود التطوير في تلك المرحلة، والتغلب على مشكلة نقص الإمكانيات والموارد المتاحة في الروضة وتوفير التمويل اللازم من خلال ما يلي:

– الاتصالات الهاتفية الأسبوعية. – تقارير/ مكاتبات يومية ترسل مع الأطفال للآباء ليتعرفوا على ما قاموا به من أنشطة خلال اليوم. – تقارير شهرية ونصف سنوية عن الحالة الصحية للطفل والتقدم الدراسي أو السلوكي الظاهرة علي الطفل.

– إرسال كتيبات أو CD للآباء عليها البرامج الدراسية الخاصة بالروضة والفعاليات والأنشطة على مدار العام الدراسي مزودة بصور وفيديوهات تم تسجيلها من أعوام سابقة بهدف الترويج للروضة. – إرسال منشورات دورية للآباء تحتوي على الخطة الدراسية الشهرية للروضة وبرامجها خلال تلك الفترة. – تنظيم رحلات تحت إشراف الروضة بصحبة الآباء، أو دعوة الآباء مرة كل أسبوع داخل الفصول للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم. – ان تقدم الروضة برامج لدعم التربية الوالدية عن طريق إرشاد الآباء بكيفية التعامل مع مشكلات الأطفال في هذا السن مثل (مشكلات الكلام، الاضطرابات السلوكية، العنف.....) بمساعدة فريق العمل بالروضة.

- السماح لكافة المستفيدين من العملية التربوية بالروضة بالمشاركة في صنع واتخاذ القرارات التربوية وكذلك التخطيط للعمل التربوي ومتابعة تنفيذه، والمساهمة في إنشاء وتجهيز وصيانة الروضة وتأثيثها بالأثاث المناسب لطبيعة المرحلة.
- توطيد العلاقة بين إدارة الروضة والمجتمع المحلي من أجل إنجاح العملية التعليمية بالروضة، من خلال تفعيل آليات للمشاركة المجتمعية للاستفادة مما لدي أفراد المجتمع من

مهارات وإمكانات ووجهات نظر حول تطوير العملية التربوية بالروضة، وتحقيق مستوي مرتفع من النتائج.

٣) –ترسيخ فكرة الإدارة الذاتية للروضة المحاسبية على الأداء من خلال:

- مراجعة التشريعات والقوانين المنظمة للعمل بالروضة وتعديلها بما يتماشى مع متطلبات تطوير نظام المحاسبية الداخلية والخارجية.
- إعادة النظر في أدوار الجهات المختلفة التي تقوم بالرقابة على الأداء التربوي بالروضة، ومشاركة مجالس الآباء في وضع خطط المحاسبية التربوية بها والمشاركة في تنفيذها.
- تفعيل مشاركة الآباء وأولياء الأمور في التخطيط، والتنفيذ، والمتابعة، والتقويم للعملية التربوية بالروضة.
- التقليل من السيطرة المركزية على مؤسسات الرياض والتوجه نحو اللامركزية في صناعة القرارات على مستوي الروضة من خلال إشراك الآباء مع المعلمين ومديرة الروضة في مراجعة خطط وأهداف الروضة للوصول لتحقيق أهدافها التربوية، وفي صنع القرارات المرتبطة بتحديد الاحتياجات التعليمية للأطفال في ذلك السن، والمحاسبة عن الأداء ونواتج التعلم (المهارات التي تم اكتسابها) من قبل جميع المشاركين في صناعة القرار التعليمي على مستوي الروضة.
- تطبيق المحاسبية البيروقراطية بهدف التحقق من التزام كافة العاملين بالروضة باللوائح والقوانين الموضوعة والمنظمة للعمل اليومي بالروضة، وكذلك تطبيق المحاسبية التسويقية والتي تجعل الروضة محاسبة أمام الآباء عن مدي تلبيتها لاحتياجات أبنائهم التربوية.
- إنشاء مكتب لمراجعة المعايير القومية لرياض الأطفال يكون تابعاً إما للإدارة العامة لرياض الأطفال أو تابعاً للهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، تتلخص وظيفته في تحديد ومتابعة مستوي الجودة في الروضة، وكتابة تقارير المتابعة، وتقديم خطط التطوير.
- وضع استراتيجية للروضة كل خمس سنوات تترجم لمجموعة من الأهداف الإجرائية القابلة للقياس سنوياً، للوقوف على مدي التقدم في الأداء نحو تحقيق الأهداف.
- اعتماد نظام دقيق للمحاسبية في رياض الأطفال يبدأ من التدقيق في اختيار العاملين بها، ومتابعة سير العملية التربوية بالروضة، وتقييم البرامج المقدمة بها، وتقييم أداء المعلمات، وصولاً لتقييم المخرجات النهائية (تقييم سلوك ومهارات الأطفال التي اكتسبوها بالروضة).

- أن يقوم إطار تطبيق المحاسبية في الروضة على تقويم التقدم بواسطة تقويم ذاتي داخلي ومراجعة خارجية من قبل هيئة مستقلة، وتقديم التقارير حول مدي تقدم الأداء.
- اتباع أسلوب التقييم الذاتي للروضة على أن يتم التقويم الذاتي من خلال تشكيل فريق للتقويم الذاتي داخل الروضة، يتكون من مديرة الروضة، المعلمة الأولي، اثنين او أكثر من المعلمات، ممثلين لمجلس الآباء، الطبيبة، الاخصائية الاجتماعية، يقوم هذا الفريق بوضع أهداف محددة بجدول زمني ويمكن قياسها لتمكنهم من متابعة الأداء، وإتاحة الفرصة لأولياء الأمور في تقييم الروضة وتحسين جودة مخرجاتها.
- إعلان نتائج التقييم الذاتي للروضة على المجتمع المحلي لكي تكون الروضة مسئولة أمام الآباء عن جودة مخرجاتها، وبذلك تتحقق ميزة التنافسية لمؤسسات رياض الأطفال.
- أن تشمل المحاسبية الخارجية على الروضة: وضع معايير خاصة بالأداء لكل العاملين بالروضة على أن يتم تحديد تلك المعايير في أهداف قابلة للقياس، ومقارنة الأداء الفعلي بالمعايير، ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- ضرورة وضع معايير خاصة بمحاسبية معلمات الروضة للمحاسبية في ضوئها مثل:

- امتلاك المؤهلات التربوية اللازمة لمزاولة المهنة.
- الاستغلال الأمثل لمواد وخامات البيئة المتاحة.
- امتلاكها مهارات القيادة الصفية والقدرة على إدارة سلوك الأطفال.
- مراعاة الفروق الفردية بين الأطفال في تقديم الأنشطة لهم.
- تشجع الأطفال على الاكتشاف والابتكار. – توفر بيئة تعلم أمنة ومشوقة للأطفال.
- تجيد استخدام وتوظيف التكنولوجيا في الأنشطة والوسائل التربوية التي تقدمها للأطفال.
- درجة تقبلها للأطفال والتعامل معهم برفق. – تجيد التواصل بشكل لبق مع أولياء الأمور.
- تعمل على توثيق الروابط بين الروضة والمجتمع المحلي من خلال الأنشطة.

مراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية:

(١) إبراهيم عباس الزهيري، المشاركة محاسبية في مدارس حق الاختيار مدخل لدعم مفهوم اللامركزية في إدارة التعليم المصري"، مجلة كلية التربية جامعة المنصورة، العدد الخامس والخمسون، الجزء الأول، مصر، مايو ٢٠٠٤.

(٢) أحمد حسين اللقانى وعلى أحمد الجمل، معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣.

(٣) أسامة محمد شاكر عبد العليم وعمر أحمد أبو هاشم الشريف،" المداخل الإدارية الحديثة في التعليم"، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.

(٤) أسامه محمد سيد على، استراتيجية مقترحه للامركزية الإدارة التعليمية في مصر على ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، رسالة ماجستير، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،٢٠٠٧.

(٥) استراتيجية تطوير التربية العربية (الإستراتيجية المحدثة)، الفصل الثالث، إدارة التربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ٢٠٠٦.

(٦) أماني إبراهيم الدسوقي، "رؤية مستقبلية نحو تفعيل دور رياض الأطفال"، المؤتمر العلمي السنوي الثاني (مدرسة المستقبل الواقع والطموح)، الجزء الثاني، كلية التربية بورسعيد، جامعة قناة السويس، مصر، الفترة من ٢٨-٢٩ مارس ٢٠٠٩.

(٧) أمل خلف، مدخل إلى رياض الأطفال، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣.

(٨) أمل عثمان كحيل، استراتيجية مقترحة لتطوير إدارة مدارس مرحلة التعليم الأساسي فى ضوء متطلبات مدرسة المستقبل، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات التربوية، القاهرة، ٢٠٠٧.

(٩) بلقيس غالب الشرعي، دور المشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي، مجلة كلية التربية بجامعة الأمارات العربية المتحدة، العدد العشرون، السنة الثانية والعشرين، العين ،٢٠٠٧.

(١٠) بيومي محمد ضحاوي، التربية المقارنة ونظم التعليم، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٠.

(١١) جمهورية مصر العربية، وثيقة المعايير القومية لرياض الأطفال، " مجالات ومعايير المشاركة المجتمعية"، البرنامج التدريبي الأول (تفعيل المعايير القومية لرياض الأطفال والتعلم القائم على اللعب)، من ٤/١٢ حتى ٢٠٠٨/٥/٧، وزارة التربية والتعليم، القاهرة.

(١٢) ـــــــــــــــ، وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر٢٠٠٧ /٢٠٠٨_٢٠١٢/٢٠١١، الفصل الثامن، وزارة التربية والتعليم القاهرة، ٢٠٠٧.

(١٣) ـــــــــــــــ، وزارة التربية والتعليم، القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ بشأن إصدار قانون الطفل ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٥٢ لسنة ١٩٩٧م، القاهرة، هيئة المطابع الأميرية، ١٩٩٩.

(١٤) حسن شحاتة وزينب النجار، معجم المصطلحات التربوية والنفسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ،٢٠٠٣.

(١٥) رانيا عبد المعز الجمال، السياسة التعليمية لطفل ما قبل المدرسة (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٩.

(١٦) رانيا عبد المعز الجمال، دراسة مقارنة لنظم المحاسبية التعليمية في كل من استراليا وانجلترا ونيوزيلندا وإمكانية الإفادة منها في مصر"، مجلة التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، السنة الحادية عشر، العدد الثالث،٢٠٠٨.

(١٧) سعيد محمود مرسى، " المجتمع المدني والتربية المدنية مدخل لتفعيل دور التعليم قبل الجامعي في تربية المواطنة والمشاركة المجتمعية"، مجلة التربية والتنمية، العدد الثامن والثلاثون، السنة الرابعة عشر، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٦.

(١٨) سلامة عبد العظيم حسين، المشاركة المجتمعية وصنع القرار التربوي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

(١٩) سلامه عبد العظيم حسين وعبد الحميد عبد الفتاح شعلان، "اللامركزية في التعليم رؤية جديدة "دار الجامعة الجديدة، القاهرة،٢٠٠٦.

(٢٠) السيد عبد العزيز البهواشى، معجم مصطلحات الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، عالم الكتب، القاهرة،٢٠٠٧.

(٢١) شبل بدران، نظم رياض الأطفال في الدول العربية والأجنبية (تحليل مقارن)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،٢٠٠٣.

(٢٢) شريف محمد شريف ومحمد حسن أحمد جمعة، التوظيف التربوي للمحاسبية كمدخل لإصلاح التعليم في ضوء متطلبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مجلة كلية رياض الأطفال، كلية التربية بورسعيد، جامعة قناة السويس، العدد الثالث، يونية ٢٠١٣.

(٢٣) عايدة عبد المقصود، واقع إنجازات رياض الأطفال والرؤية المستقبلية بجمهورية مصر العربية، الإدارة العامة لرياض الأطفال، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠٠١.

(٢٤) عباس عبد السلام الشبراوي، الجهود غير الحكومية في مجال التعليم، المؤتمر العلمي السنوي الأول "مستقبل التعليم في مصر بين الجهود الحكومية والخاصة"، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، الفترة ٢٥ -٢٦ يونية ٢٠٠٢.

(٢٥) عبد الهادي الجوهر، " قاموس علم الاجتماع"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص٢١٨.

(٢٦) فريد النجار، المعجم الموسوعي لمصطلحات التربية (إنجليزي-عربي)، مكتبة ناشرون، لبنان، ٢٠٠٣.

(٢٧) مجدي صلاح طه المهدي، المساءلة التعليمية (رؤية الفكر وواقع التطبيق)، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٨.

(٢٨) مجدي صلاح طه المهدي، المساءلة التعليمية في مصر بين إشكاليات التنظير وممارسات التطبيق في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر، العدد الخامس والخمسون، الجزء الأول، مايو ٢٠٠٤

(٢٩) محمد إبراهيم عبد العزيز، تطوير إدارة المدرسة الابتدائية في ضوء مدخل الإصلاح المتمركز حول المدرسة في مصر وانجلترا واستراليا (دراسة مقارنه)، رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة قناة السويس، ٢٠١٠.

(٣٠) محمد حسنين العجمي، المشاركة المجتمعية المطلوبة لتفعيل مدخل الإدارة الذاتية لمدارس التعليم الإبتدائى بمحافظة الدقهلية، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر، العدد الثامن والخمسون، الجزء الأول، مايو٢٠٠٤.

(٣١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، استراتيجية تطوير التربية العربية (الاستراتيجية المحدثة)، الفصل الثالث، إدارة التربية، تونس، ٢٠٠٦.

(٣٢) منير البعلبكي، المورد، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت ،٢٠٠٣.

(٣٣) وائل توفيق رضوان، المحاسبية التعليمية مدخل لتحقيق الاعتماد بمؤسسات التعليم قبل الجامعي بمصر، بحث مقدم ضمن متطلبات الإعداد لرسالة الدكتوراه، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، مصر، ٢٠١٠.

(٣٤) يوسف عبد المعطى مصطفى، الإدارة التربوية مداخل جديدة لعالم جديد، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

(35) Alexander Wiseman, International Perspectives on Education and Society: Educational Leadership, Global Contexts and International Comparisons, Vol. 11, Emerald Group Publishing Limited, Bingley, 2009.

(36) Augustans Bandar, "a Review of Developments in School Based Management in Indonesia ", working paper no. (3), at the Conference of ANZCIES: the Australian and New Zealand Comparative and International Education Society, Institute of Indonesia Tenggara Studies Publications, East Nusa Tenggara Studies, Dec 2007.

(37) Australian Government, Department of Education Employment & Workplace Relations, Universal Access to Early Childhood Education in Western Australia, P.2. Available at: (http://www.mychild.gov.au), Access Date: 26/ 7/ 2015.

(38) Australian Government, Department of Foreign Affairs and Trade, Australia Education System, available at :(http://www.dfat.gov.au), Access date: 19\7\2015.

(39) Brian Caldwell, "The Maturing of a Movement: Tracking Research Policy and Practice in Australia", International Hand Book of School Effectiveness and Improvement, Springer, Netherlands, 2007.

(40) Country and Regional Information, Department of Foreign Affairs and Trade, available at: http://www.dest.gov.au), access date 20\7\2015.

(41) Department of Education and Early Childhood Development, "Accountability and Improvement Framework for Victorian Government Schools 2009", Office for Government School Education, School Improvement Division, Victoria, 2007.

(42) Department of Education and Early Childhood, The Structures of Preschool Education in Australia, Available at: (http://www.wikipedia.com), Access date: 12/2/2015.

(43)Department of Education and Training Victoria, Government School Review Guidelines for 2006, Nov 2005, Available at (http:// www.infoples.Edu) Accesses date at: 1/5/2015.

(44)Department of Education Science and Training, parents and Community Members Attitudes to Schooling, Commonwealth of Australia, 2003.

(45)Department of Immigration and Citizenship, Beginning a Life in Australia, Australian Government, Commonwealth of Australia, 2010, Available at: (http://www.Imm.gov.au), Access date: 3/3/2015.

(46)Education in Australia (an Article), Available at (http://www.wikipedia.com), Access date: 9/4/2015.

(47)Hatch, J. Amos, "Child Observation and Accountability in Early Childhood Education Preventives from Australia and United Stated", Early Childhood Education Journal, Vol. 29, No.4, 2002.

(48)Jack Keating, "Qualifications Frameworks in Australia", Journal of Education and Work, Vol.16, No.3, September 2003.

(49)Jon Amos& Grieshaber and Others, Child Observation in Australia and USA: Across- National Analysis, Early Child Development and Care Department, Commonwealth Australia, 2001.

(50)Office of Children and Early Childhood Development, Kindergarten is a Program for all Children, Early Childhood Intervention Australia (Victoria), Available at (http://www.office-for-children.vic.gov.au), and Access date: 26/5/2015.

(51)School Improvement Division, Accountability and Improvement Framework for Victorian Government School 2010, Department of Education and Early Childhood, State of Victoria,October 2009.

(52)Susan Watson & Jonathan Sup Ovitz," Autonomy and Accountability in the Context of Standard Based Reform", Education policy Analysis Archives, Vol. 9, No.32, August 2000.

(53) U.S.A Department of Education, Office of Planning, Evaluation and Policy Development, Partnerships for Reform: Changing Teacher Preparation Through the Title II HEA Partnership Program, Final Report, Washington, Dec 2006.